



عاملة صينية في مصنع باقليم مانهوى يصدر سلعه إلى الاتحاد الأوروبي.

إسوار براساد، وراغورام راجان وأرفيند سوبرامانيان

Eswar Prasad, Raghuram Rajan, and Arvind Subramanian

وفوائض في الحساب الجارى الصينى، جزء كبير من السبب الذى يفسر لماذا يتدفق رأس المال «صعدا». ولكن ذلك لا يفسر القصة كاملة، فكثير من البلدان الصناعية تواجه حاليا عجزا في الحساب الجارى، في حين أن عددا كبيرا من اقتصادات السوق الناهضة تحقق فوائض. ويوضح الشكل ١ أن التدفقات صعدا ليست ظاهرة جديدة كلية؛ إذ يمكن مشاهدة نمط مماثل في منتصف الثمانينيات من القرن الماضى.

وتشمل تدفقات رأس المال من البلدان النامية وإليها تدفقات رسمية مثل تدفقات المعونة الأجنبية الوافدة والتدفقات إلى الخارج فى شكل احتياطات دولية متراكمة. وهذه التدفقات يمكن أن تحركها عوامل أخرى غير اعتبارات معدل العائد الأساسى التى سبق مناقشتها. هل تصرف تدفقات رأس المال الخاص على نحو أكبر بما يتفق مع النظرية الاقتصادية. إن الاستثمار الأجنبى المباشر يتدفق من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة وهو ما يبعث على الراحة. ولكن فى حين أن الاستثمار الأجنبى المباشر تزداد أهميته مع مرور الوقت، فإنه لا يزال يمثل نحو ٤٠ فى المائة فقط من

التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية ويمثل نسبة أصغر من إجمالى التدفقات. فضلا عن ذلك، فإن نمط إجمالى التدفقات هو الأمر المهم فى نهاية المطاف من حيث الموارد المتاحة لتمويل الاستثمار فى بلد ما. وتدرس هذه المقالة كيف يخصص رأس المال فى شتى أنحاء العالم. وما إذا كان رأس المال الأجنبى يعزز النمو حقا فى البلدان النامية.

دراسة المفارقة

لعل مفارقة لوكاس ليست بمفارقة إذا تعمق المرء المسألة. وفى نهاية المطاف فإن الكثير من البلدان النامية تحقق بها طائفة من المشكلات - بيئة أساسية غير كافية، وقوة عاملة تعليمها ضعيف، والفساد، والنزوع إلى التخلف عن سداد الدين الذى تحصل عليه من الخارج، وذلك ضمن عوامل أخرى - مما يقلل من العوائد

النظرية الاقتصادية المعيارية أن رأس المال لا بد له فى نهاية الأمر أن يتدفق من البلدان الأكثر ثراء إلى البلدان الأشد فقرا. وهذا يعنى أنه لا بد أن يتدفق من البلدان التى لديها نصيب

أكبر لكل عامل من رأس المال المادى - ومن ثم تكون العائدات على رأس المال أقل إلى البلدان التى لديها رأس مال أقل نسبيا - ومن ثم تكون لديها فرص أكثر للاستثمار غير مستغلة. ومن حيث المبدأ، لا بد أن يجعل هذا التحرك لرأس المال البلدان الفقيرة أفضل حالا من خلال توفير الفرص لها للحصول على موارد مالية أكثر تستطيع عندئذ أن تستثمرها فى رأس المال المادى مثل المعدات والآلات والبنية الأساسية. ومثل هذا الاستثمار لا بد أن يحسن مستويات العمالة والدخل.

ومن الطبيعى توقع، أنه مع حشد العولمة المالية - التدفقات عبر الحدود لمختلف أشكال رأس المال المالى - قواها، فإن هذه التدفقات من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية ستزيد، مما يؤدى إلى تحسين أحوال كل البلدان. وهذا سيناريو ودى حقا. ولكن ما هو الواقع؟ فى مقالة شهيرة كتبها روبرت لوكاس فى

عام ١٩٩٠

إشارة إلى أن تدفقات رأس المال من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة كانت متواضعة جدا ولم تكن قريبة بحال من المستويات التى تكهننت بها النظرية. وقد طفرت العولمة المالية، بالطبع، خلال العقد ونصف العقد الماضيين فما الذى أصبحت عليه المفارقة التجريبية التى حددها لوكاس؟ هل أدى ازدياد الاندماج المالى إلى حل هذه المفارقة؟

ومما تجدر ملاحظته أن هذه المفارقة، قبل أى شىء، احتمت مع مرور الوقت. وكما يوضح الشكل ١ فقد انخفض متوسط الدخل، فى البلدان المصدرة لرأس المال، مقارنة بالولايات المتحدة إلى ما دونه، فى البلدان المستوردة لرأس المال. بعبارة أخرى، طفق رأس المال يتدفق من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية! إن ما حدث أخيرا من أوجه العجز فى الحساب الجارى فى الولايات المتحدة،



الأجنبي المباشر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤. كما تلقت الصين مبالغ كبيرة. وهذا يوحي بأن البلدان سريعة النمو تتوافر لها فرص أفضل للاستثمار. وهذا يفسر السبب في أنها تجتذب استثمارات أجنبية مباشرة أكثر. بيد أنها لا تستخدم رأسمالا أجنبيا أكبر بوجه عام، وأنها تصدر، كما في حالة الصين، رأس المال في نهاية الحساب الختامي.

بل إن هذا الانحراف الظاهر في التمويل الأجنبي الشامل أكثر إثارة عندما يفحص المرء توزيع رأس المال عبر البلدان النامية. وتبدو مفارقة تدفقات رأس المال الدولي أسوأ مما تخيله لوكاس!

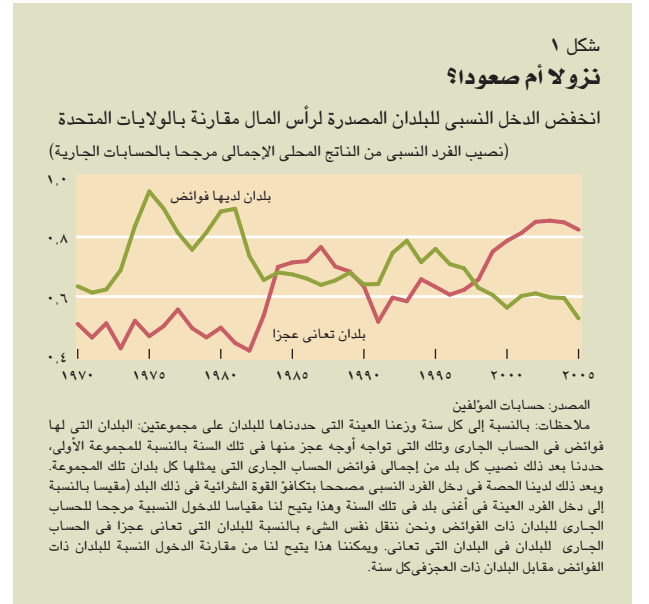
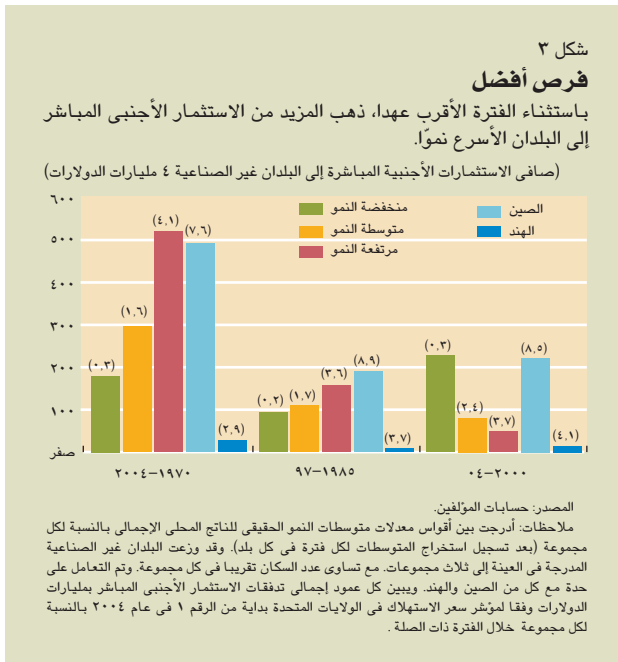
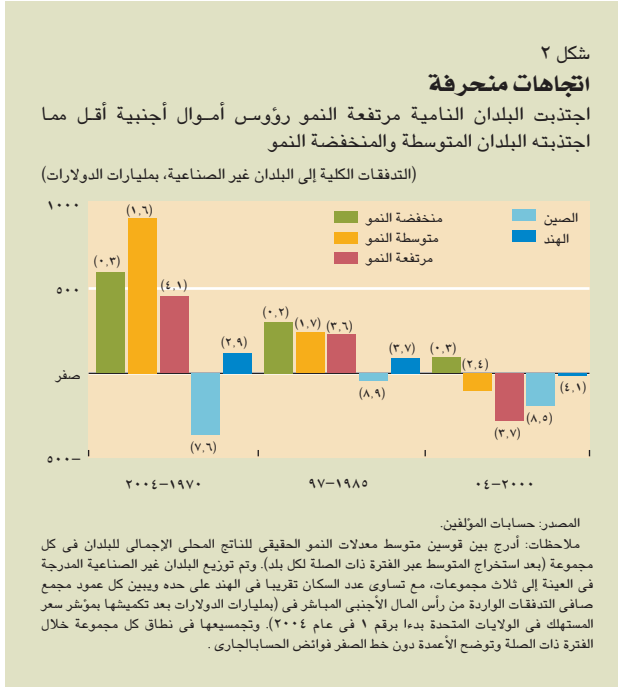
على الاستثمار المصحح لمراعاة المخاطر. وهذه المشكلات يمكن أن تفسر لماذا لا يتدفق رأس المال إلى البلدان النامية بالكميات التي يتوقعها المرء. وقد يكون العائد المصحح لمراعاة المخاطر الذي يمكن للمستثمر الأجنبي الحصول عليه من الاستثمار في هذه البلدان أقل كثيرا من معدل العائد الذي يمكن توقعه على أساس مجرد الذرة النسبية لرأس المال والوفرة النسبية للعمالة.

وعلى أي حال، فإن رأس المال الذي يتدفق إلى بلدان غير صناعية، لا بد أن يتجه على نحو أكثر إلى بلدان تنمو بأسرع معدل، ومن ثم يرجح أن تتوافر لديها أفضل الفرص للاستثمار. ولكن هل يتم ذلك؟

ولكى ندرس هذه القضية، اخترنا ٥٩ بلدا ناميا في نطاق يتراوح بين معدلات منخفضة ومرتفعة لمتوسط النمو خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤. ثم قمنا بعد ذلك بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات متساوية تقريبا في عدد السكان الكلي. وعملت الصين والهند بصورة منفصلة بسبب ضخامة عدد سكانهما، وأضفنا عجز الحساب الجاري لكل مجموعة. وقمنا بتكميش التدفقات المحسوبة بالدولارات من مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي لجعلها قابلة للمقارنة مع مرور الوقت. ومن حيث المبدأ، لا بد أن يذهب رأس المال أكثر إلى البلدان الأسرع نموا وأن يذهب رأس المال الأقل إلى المجموعة الأبطأ نموا.

ويوضح الشكل ٢ أنه في خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤، وكذلك خلال فترات أقصر أخرى، كان صافي مبلغ رأس المال الذي تدفق على البلدان النامية المرتفعة النمو نسبيا أقل مما تدفق على مجموعة البلدان متوسطة ومنخفضة النمو. وخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٠ انقلب النمط حقا إلى العكس مع قيام الصين والهند، والبلدان المرتفعة والمتوسطة النمو جميعها بتصدير مبالغ كبيرة من رأس المال، في حين كانت البلدان منخفضة النمو تتلقى مبالغ كبيرة. وقد وصفت مسألة أن تدفق رأس المال على البلدان النامية لا يساير النمو، بلغز التخصيص من قبل جورينشاس وجين (٢٠٠٧).

ويزداد هذا اللغز عمقا إذا فحصنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (انظر الشكل ٣). وخلال الفترة الأكثر حداثة (٢٠٠٤-٢٠٠٠) فإنه حتى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية لم تساير النمو. بيد أن ذلك يحدث بصفة عامة مع تلقي مجموعة البلدان غير الصناعية الأكثر نموا معظم الاستثمار



دفع عجلة النمو

لماذا لا يتدفق المزيد من رأس المال الأجنبي على البلدان غير الصناعية التي تنمو على نحو أسرع، ومن ثم تكون الإنتاجية الحدية الظاهرة لرأس المال (وربما الجدارة الائتمانية) مرتفعة حقاً؟ وأهم من ذلك، هل تعوق هذه التدفقات المنحرفة لرأس المال النمو في البلدان غير الصناعية؟

لقد توصل قدر كبير من البحوث إلى نفس الاستنتاج في الأساس: وهو أنه من الصعب، تحديد علاقة سببية قوية بين تدفقات رأس المال الخاص الوافدة والنمو الاقتصادي، باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي. فهل يعني ذلك أن رأس المال الأجنبي ليست له أهمية؟

وللتصدى لهذه المسألة بطريقة مختلفة، فحصنا العلاقة طويلة الأمد بين أرصدة الحساب الجاري والنمو. وتعتبر أرصدة الحساب الجاري مقياساً لإجمالي التمويل برأس المال الخارجي المتاح للاستثمار في بلد ما. وهذا المقياس مهم بصفة خاصة لأغراضنا لأنه يمثل الفرق بين المدخرات الوطنية والاستثمار الوطني. وينبغي للبلدان التي تقتصر كثيراً من الخارج أن تكون قادرة على الاستثمار بدرجة كبيرة (لأنها أقل تقيداً بالادخار المحلي)، ومن ثم لا بد أن تنمو على نحو أسرع.

وقد بحثنا الارتباط بين النمو والحسابات الجارية باستخدام بيانات تم استخراج متوسطها عبر فترة طويلة في كل بلد. ومما يثير الدهشة أنه بالنسبة إلى العينة التي عرضناها وتشمل ٥١ بلداً غير صناعي، كان الارتباط إيجابياً (انظر الشكل ٤). بعبارة أخرى، فإن البلدان النامية التي اعتمدت على نحو أقل على التمويل الخارجي حققت نمواً أسرع على المدى الطويل. وهذا لا يعني القول أنه لا توجد وقائع حققت فيها البلدان غير الصناعية نمواً سريعاً وعانت أوجه عجز شديدة في الحساب الجاري - وتعتبر بلدان شرق آسيا فيما قبل الأزمة مثالا واضحا

لذلك. وقد حاولنا النظر فيما وراء فترات الازدهار قصيرة الأمد الممولة خارجياً (وربما فترات الأزمات الاقتصادية) إلى ما إذا كانت البلدان غير الصناعية، التي حققت على المدى المتوسط أو الطويل أسرع معدل للنمو قد اعتمدت أشد الاعتماد على التمويل الأجنبي. ولكنها لم تفعل ذلك.

وقد أجرينا أيضاً تحليلاً إحصائياً أكثر شمولاً لهذه العلاقة، واضعين في الاعتبار مختلف العوامل الأخرى ربما تكون قد حركت النمو، وفحصنا سلامة النتائج، بوسائل عديدة. فعلى سبيل المثال، نظرنا في الارتباط للفترة ١٩٨٥-١٩٩٧ فحسب. وقد كانت هذه الفترة تمثل، إلى حد ما، ذروة التكامل العالمي الحديث، مع ارتفاع تدفقات رأس المال، وظهور فترة من الهبوط النسبي في الأسواق المالية الدولية (فيما عدا أزمة التاكيلا المكسيكية). ولا بد أن هذه كانت الفترة التي سطع فيها نجم فوائد تدفقات رأس المال. بيد أنه في معظم هذه الحالات، ظل الارتباط إيجابياً بين أرصدة الحساب الجاري والنمو بالنسبة للبلدان غير الصناعية. (وكان الارتباط صفراً في باقي الحالات). ولم نجد في أي حال العلاقة السلبية التي تنبأت بها النظرية الاقتصادية.

استغلال المدخرات

كيف نفسر النتيجة القائلة بأنه يوجد ارتباط إيجابي بين فائض الحساب الجاري ومعدل النمو في بلد ما؟ هناك تفسير ممكن هو أن العلاقة، تعكس، وتحركها، المدخرات المحلية التي تحددها إما قوى أعمق أو تتولد من خلال النمو ذاته. وفي نهاية المطاف، فإذا استجابت التدفقات الأجنبية الوافدة إلى حد كبير لفرص الاستثمار، فلا بد أنه توجد علاقة سلبية غامضة بين النمو والحساب الجاري. والواقع أنه يبدو أن الارتباط الإيجابي الذي توصلنا له تحركه إلى حد كبير، المدخرات الوطنية. وهذا يعني أن البلدان غير الصناعية التي تحوز مدخرات أعلى بالنسبة لمستوى معين من الاستثمار تشهد نمواً أعلى. وبالطبع، فإن الاستثمار في البلدان مرتفعة الادخار يمكن أن يكون أكثر ارتفاعاً. ومن ثم فإن المدخرات الوطنية المرتفعة لا تعني ضمناً قلة الاعتماد على المدخرات الأجنبية.

وقد قسمنا في الشكل ٥ عينة البلدان غير الصناعية إلى أربع مجموعات وفقاً لما إذا كانت فوق أو تحت المستويات المتوسطة لنسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي والحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي. وكما هو متوقع يبين الشكل أن البلدان التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الاستثمار ستحقق نجاحاً أكبر من تلك ذات المستويات المنخفضة. وما يثير الاهتمام هو أن البلدان التي تتمتع بنسب مرتفعة من الاستثمار واعتماد أقل على رأس المال الأجنبي (أوجه عجز أقل في الحساب الجاري) حققت نمواً أسرع - بلغ نحو ١ في المائة في السنة في المتوسط - منه في البلدان مرتفعة الاستثمار التي تعتمد أيضاً بقدر أكبر على رأس المال الأجنبي.

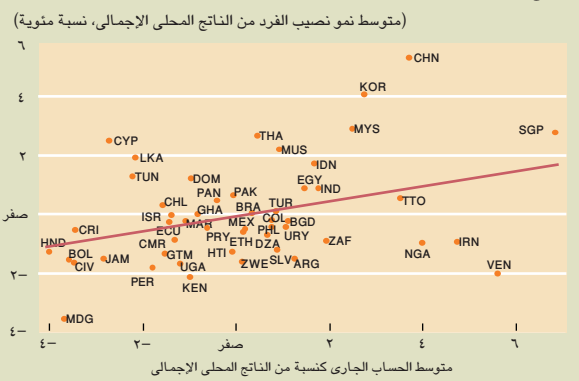
ماذا يجري؟

يتمثل تفسير الارتباط الإيجابي بين فائض الحساب الجاري ومعدل نمو بلد ما في أن النمو الأعلى يرتبط بـ . ويولد هو نفسه - مدخرات محلية أكبر. وبعبارة أخرى، إن البلدان سريعة النمو قد تحتاج إلى رأس مال أجنبي أقل. والمشكلة في هذا التفسير هي أنه مع نمو البلدان (أي عندما تواجه صدمة إنتاجية إيجابية) فلا بد لها بصورة نمطية من أن ترغب في الاستهلاك بدرجة أكبر (لأنها تصبح أكثر ثراءً) وأن تستثمر أكثر (بسبب فرص الاستثمار). ومن ثم فإن الارتباط لا بد، إذا حدث، أن يكون سلبياً.

شكل ٤

الاعتماد على النفس

حققت البلدان النامية التي اعتمدت على رأس المال الأجنبي بدرجة أقل نمواً أسرع



المصدر: حسابات المؤلفين.
ملاحظات: ARG = الأرجنتين، BGD = بنجلاديش، BOL = بوليفيا، CHL = شيلي، CHN = الصين، CV = كوت ديفوار، CAMR = الكمرون، COL = كولومبيا، CBI = كوستاريكا، CYP = قبرص، DOM = الجمهورية الدومينيكية، DZA = الجزائر، ECU = أكوادور، EGY = مصر، ETH = إثيوبيا، GHA = غانا، GTM = جواتيمالا، HND = هندوراس، HTI = هايتي، IND = إندونيسيا، IRN = الهند، IRN = إيران، الجمهورية الإسلامية الإسرائيلية، ISR = إسرائيل، JAM = جامايكا، KEN = كينيا، KOR = جمهورية كوريا، LKA = سريلانكا، MAR = المغرب، MDG = مدغشقر، MEX = المكسيك، MUS = موريشيوس، MYS = ماليزيا، MGA = نيجيريا، PAK = باكستان، PAM = بنما، PEG = بربو، PHL = الفلبين، PRY = باراغواي، SGP = سنغافورة، SLV = سلفادور، THA = تايلاند، TOO = ترينيداد وتوباغو، TUN = تونس، TUR = تركيا، UEA = أوغندا، URY = أورغواي، VEN = فنزويلا، ZEW = جنوب أفريقيا، زيمبابوي.



لوقائع النمو بأن القطاع الدينامي للصناعة التحويلية يعتبر مفتاحا للنمو طويل الأجل. ومن ثم فإن تقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي - وتجنب الإفراط في التقدير يساعد في تنمية قطاع للصناعة التحويلية يستهدف التصدير.

الحذر واجب

مما ينطوي عليه تحليلنا من تداعيات أن ما يبدو من تدفقات منحرفة لرأس المال حاليا من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية لا يعني بالضرورة وجود أوجه عدم كفاءة في الأسواق المالية العالمية. فقد يدل بالأحرى على وجود عوائق مالية وهيكلية أخرى تحد من قدرة بلد فقير على استيعاب رأس المال الأجنبي. وتوحي نتائجنا، إذا أخذناها بقيمتها الإسمية، بأن هناك علاقة للنمو ترتبط بانخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي - وإن لم يكن لدينا دليل قوي بأن ذلك يمثل علاقة سببية. بيد أن اعتماد البلدان غير الصناعية على المدخرات المحلية فحسب لتمويل الاستثمار، ينطوي على تكلفة. إذ سيكون هناك استثمار واستهلاك أقل مما يحدث لو استطاعت هذه البلدان الاعتماد على رأس مال أجنبي بنفس الشروط التي تتمتع بها البلدان الصناعية.

ماذا يعني كل ذلك بالنسبة للسياسات المتعلقة بانفتاح حساب رأس المال؟ إن أية مناقشة لمزايا انفتاح الحساب الجارى يرجح أن تكون مسألة متعلقة جدا بخصائص بلد معين. وتوحي نتائجنا بأنه - بقدر ما يكون القطاع المالى المحلى متخلفا وهناك حاجة ماسة لتجنب رفع سعر الصرف الناجم عن التدفقات - قد يكون من الضروري توخي قدر أكبر من الحذر تجاه أشكال معينة من تدفقات رأس المال الأجنبي. وفى الوقت نفسه قد تكون الحاجة ماسة إلى الانفتاح المالى لحفز التنمية المالية المحلية وجنى المنافع التي توفرها التدفقات المالية والفرص الأفضل للنمو.

كيف يمكن حل هذه المعضلة؟ قد يتمثل نهج فى إبداء التزام صارم - والمأمول أن يكون قابلا للتصديق - بادماج الأسواق المالية فى تاريخ محدد فى المستقبل، وبذلك يتاح الوقت اللازم لتطوير النظام المالى المحلى دون حدوث آثار عكسية ممكنة من تدفقات رأس المال، حتى مع توفير حافز للمشاركين للاستعداد للاندماج بإيقاف اشهار سيف المنافسة الأجنبية مستقبلا فوق رؤوسهم. وثمة مثال حديث لذلك وهو النهج الذى اتبعته الصين فى محاولة حفز الإصلاح المصرفى من خلال الالتزام بفتح قطاعها المصرفى أمام المنافسة الأجنبية كجزء من التزاماتها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويتطلب الأمر إجراء قدر كبير من البحوث لكى يفهم على نحو أفضل، كيف يمكن زيادة قدرة بلد ما على الاستيعاب، مما يتيح بدوره للبلدان النامية الاستفادة من التمويل الخارجى حتى خلال عملية التنمية. ■

إسوار براساد؛ أستاذ أقدم لكبرى ناندال ب. تولانى للسياسة التجارية بجامعة كورنيل، راغورام راجان؛ أستاذ متميز لكبرى إيريك جليتشير بمدرسة التجارة بجامعة شيكاغو؛ وأرفيند سوبرامانيان، مساعد مدير فى دائرة البحوث بصندوق النقد الدولى.

يستند هذا البحث إلى ورقة عمل تصدر قريبا من صندوق النقد الدولى حررها المؤلفون وتحوى نتائج ومراجع مفصلة.

المراجع:

Gourinchas, Pierre-Olivier, and Olivier Jeanne, 2007, "Capital Flows to Developing Countries: The Allocation Puzzle," IMF Working Paper, forthcoming.

Lucas, Robert, 1990, "Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries?" American Economic Review, Vol. 80 (May), pp. 92-96.

وهذا هو المجال الذى يمكن فيه للنظام المالى - خاصة إذا كان متخلفا - أن يلعب دورا. فإذا كان القطاع المالى يتسم بالعمق والكفاءة، فإن زيادة مستدامة فى الإنتاج لابد أن تؤدى ليس فقط إلى زيادة الاستثمار (حيث تقتصر الشركات للاستفادة من فرص الاستثمار)، وإنما يؤدى أيضا إلى زيادة الاستهلاك حيث يقتصر المستهلكون للاستهلاك توقعا لزيادة دخلهم. وبالعكس، فإن القطاع المالى الضعيف قد يترجم زيادة مستدامة فى إنتاجية قطاعات معينة، إلى نمو أضعف فى الاستثمار ونمو أكبر فى المدخرات. ويمكن قصر استثمار الشركات على الأموال التى تولدها الشركات داخليا من استثمار سابق فى حين يدرخ المستهلكون قدرا كبيرا من الدخل المتولد من زيادة الإنتاجية لأنهم لا يستطيعون الاقتراض توقعا لزيادة الدخل فى المستقبل.

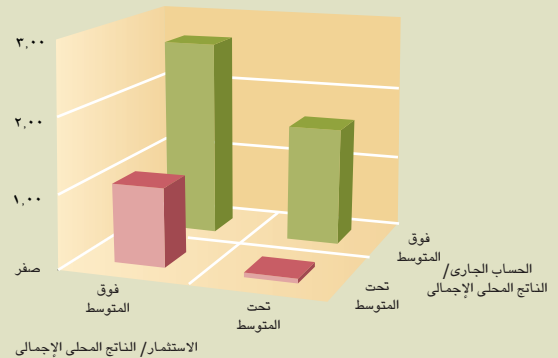
وثمة إمكانية أخرى هى أن الأنظمة المالية الضعيفة قد لا تساعد على نمو كفاء فى الوساطة فى رأس المال الأجنبي. وهذا يمكن أن يسفر أيضا عن الافتقار إلى علاقة إيجابية بين تدفقات رأس المال الأجنبي والنمو المرتفع. ولكن إذا كانت الأنظمة المالية فى البلدان النامية ضعيفة، فمن أين تأتى المكاسب فى الإنتاجية؟ إن حدسنا يقول إن قوى العولمة - خاصة سلاسل العرض المحسنة وازدياد المنافسة الذى يسفر عن زيادة الإنتاج الكفاء - يمكن أن تحقق مكاسب فى الإنتاجية فى البلدان غير الصناعية رغم ضعف النظام المالى.

واتساقا مع وجهات النظر القائلة إن رأس المال الأجنبي قد لا يكون مطلوباً ولا مفيداً بسبب الأنظمة المالية الضعيفة، نرى أن الارتباط الإيجابى بين أرصدة الحساب الجارى والنمو يثبت عندما نفحص مجموعة البلدان ذات الأنظمة المالية الأقل تطورا فحسب. وفيما يتعلق بالبلدان التى تشهد وقائع نمو فإن نطاق فرص الاستثمار المربح، وكذلك مستوى الاستهلاك الخاص قد تعرقلها عوائق القطاع المالى، بمعنى أن الاستثمار سيتعين تمويله من خلال المدخرات المتولدة محليا. والاعتماد المفرط على رأس المال الأجنبي قد تكون له أيضا عواقب ضارة. فهو قد يؤدى إلى رفع قيمة النقد، كما قد يؤدى فى بعض الظروف إلى المغالاة فى التقدير (حيث يكون مستوى سعر الصرف أعلى من المستوى الذى تسوغه الأسس الاقتصادية). وهذا بدوره يمكن، أن يلحق أضرارا بقدرة قطاعات رئيسية مثل الصناعة التحويلية على المنافسة وبصدراتها. وتوحي التحليلات الأخيرة

شكل ٥

تقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي

نمت البلدان التى تتمتع بنسب عالية من الاستثمار ويعجز أقل من الحساب الجارى على نحو أسرع من البلدان الأكثر على رأس المال الأجنبي (نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، نسبة مئوية)



المصدر: حسابات المؤلفين